اعتداءات الاحتلال أسفرت عن استشهاد مدنيين وتدمير مئات المنازل وإلحاق أضرار بالطرق وقطع المياه والكهرباء

الأمم المتحدة: تهجير سكان ثلاثة مخيمات بالضفة انتهاك للقانون الدولي

* قوات الاحتلال عززت سيطرتها على مخيمات جنين وطولكرم ونور شمس بعد أيام من العدوان

* التهجير واسع النطاق وطويل الأمد والمنهجي يثير مخاوف جدية بشأن ارتكاب جريمة التهجير القسري ضد الإنسانية

* تورك: طريقة تنفيذ العدوان الإسرائيلي تشير إلى أن هدفها كان طرد الفلسطينيين وإفساح المجال أمام المزيد من المستوطنات غير القانونية

* الاحتلال استخدم أسلحة مصممة للحرب وليست لعمليات إنفاذ القانون

جنيف- الحياة الجديدة- وفا- أفاد تقرير صادر عن مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، أمس الجمعة، بأن قوات الاحتلال الإسرائيلي هجرت قسرا سكان ثلاثة مخيمات للاجئين في الضفة الفلسطينية المحتلة خلال شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2025، وما زالت تمنع عودتهم، في انتهاك للقانون الدولي.

وأوضح التقرير، الذي يحمل عنوان "تدمير مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في شمال الضفة الغربية"، أن اعتداءات قوات الاحتلال اسفرت عن استشهاد مدنيين، وتدمير مئات المنازل، وإلحاق أضرار بالطرق، وقطع المياه والكهرباء، ومنع وصول المساعدات الإنسانية إلى مخيمات جنين ونور شمس وطولكرم، إضافة إلى تنفيذ عمليات تفتيش من منزل إلى منزل لإجبار السكان على المغادرة.

وأشار إلى أنه بحلول تشرين الأول/أكتوبر 2025، دُمّرت أو تضررت نحو 52٪ من المباني في مخيم جنين للاجئين، و48٪ في مخيم نور شمس، و36٪ في مخيم طولكرم، خلال العدوان الإسرائيلي.

وبيّن التقرير، المستند إلى رصد وتوثيق مستقلين أجراهما مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، أن قوات الاحتلال عززت سيطرتها على المخيمات الثلاثة بعد أيام قليلة من العدوان، وأجبرت سكانها على النزوح قسرا.

وأفاد المكتب بأن بعض الفلسطينيين النازحين أبلغوه بأن ضباطا إسرائيليين أخبروهم بأنه لن تكون هناك مخيمات لاجئين أخرى، وأن عليهم جميعا التوجه إلى الأردن.

وأكد التقرير أن التهجير واسع النطاق وطويل الأمد والمنهجي لأكثر من 33 ألف فلسطيني من المخيمات الثلاثة يثير مخاوف جدية بشأن ارتكاب جريمة التهجير القسري ضد الإنسانية.

وأضاف أن استخدام الغارات الجوية والجرافات المدرعة والتفجيرات المتحكم بها لجعل مخيمات بأكملها غير صالحة للسكن، وإجبار سكانها على النزوح ومنع عودتهم، في غياب ضرورة عسكرية ملحة، أمر غير جائز بموجب القانون الدولي، ويبدو أنه يرقى إلى مستوى العقاب الجماعي، ويثير مخاوف من التطهير العرقي.

وقال المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان فولكر تورك، إن طريقة تنفيذ العدوان الإسرائيلي تشير إلى أن هدفها كان طرد أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين، وإفساح المجال أمام المزيد من المستعمرات الإسرائيلية غير القانونية، في انتهاك صارخ للقانون الدولي.

ودعا تورك إسرائيل إلى إنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية، ووقف أي محاولات لتهجير المزيد من الفلسطينيين قسرا، واتخاذ خطوات للوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، مشيرا إلى ما خلصت إليه محكمة العدل الدولية بضرورة إنهاء وجودها غير القانوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة بأسرع وقت ممكن.

وذكر التقرير أن نحو 102 فلسطيني، بينهم 21 طفلا، قتلوا على يد قوات الاحتلال خلال العملية في الفترة التي يغطيها، وهو ما يمثل 46٪ من إجمالي عمليات القتل التي نفذتها قوات الاحتلال في الضفة المحتلة خلال تلك الفترة.

وأشار إلى أن قوات الاحتلال نفذت غارات جوية، واستخدمت طائرات مسيرة قتالية وقذائف متفجرة محمولة على الكتف، وهي أسلحة مصممة للحرب وليست لعمليات إنفاذ القانون، ما أسفر عن مقتل وإصابة العديد من المدنيين الذين لم يشكلوا أي تهديد واضح.

وذكر التقرير أن سندس شلبي، الحامل في شهرها الثامن، قتلت بالرصاص أثناء محاولتها مغادرة مخيم نور شمس بالسيارة، فيما أصيب صدام حسين رجب، البالغ من العمر 10 سنوات، برصاصة في بطنه في طولكرم أثناء انتظاره والده للذهاب معه إلى المسجد، وقتل أحمد نمر الشايب، البالغ من العمر 43 عاما، بالرصاص أثناء محاولته مغادرة جنين بالسيارة.

وفي حادثة أخرى في جنين، قتلت طفلة تبلغ من العمر عامين برصاصة في رأسها على يد قوات الاحتلال أثناء تناولها العشاء مع والدتها وعمتها.

وتزعم سلطات الاحتلال أن الشهداء في العملية كانوا "إرهابيين"، إلا أن التقرير أشار، على سبيل المثال، إلى أن تحقيقا داخليا إسرائيليا في مقتل شلبي خلص إلى أنها قتلت بالرصاص لأنها كانت تنظر بشكل مريب إلى الأرض.

ويأتي ذلك بعد تقارير أفادت بأن جيش الاحتلال الإسرائيلي خفف قواعد الاشتباك في الضفة المحتلة للسماح للجنود باستخدام الذخيرة الحية ضد من "يعبثون بالأرض"، للاشتباه في قيامهم بزرع متفجرات.

وفي 23 شباط/فبراير 2025، أمر وزير جيش الاحتلال، الجيش بالبقاء في المخيمات الثلاثة، وأعلن أنه لن يُسمح للفلسطينيين الذين نزحوا منها بالعودة.

وحسب وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، لا يزال نحو 33,362 لاجئا فلسطينيا نازحا من هذه المخيمات يعيشون في حالة نزوح قسري حتى تموز/يوليو من العام الجاري.

يذكر أن المخيمات الثلاثة جزء من 19 مخيما في الضفة الغربية أنشئت لإيواء اللاجئين الفلسطينيين بعد التهجير القسري الجماعي خلال النكبة عام 1948، وتديرها وكالة الأونروا.

جلسة استماع في طولكرم تبحث دور الشرطة في حماية حقوق الإنسان وتعزيز ثقة المواطن

*الفقيه: حماية الحقوق والحريات مسؤولية جماعية تتطلب الشراكة والشفافية

*حمدان: إدارة المظالم ترفع توصياتها مباشرة لمدير عام الشرطة

طولكرم- الحياة الجديدة- مراد ياسين- أكد مشاركون في جلسة استماع عقدت في محافظة طولكرم أهمية تعزيز منظومة حقوق الإنسان داخل المؤسسة الشرطية، وتطوير آليات المساءلة والرقابة، بما يسهم في حماية حقوق المواطنين وحرياتهم وتعزيز جسور الثقة بين المجتمع وجهاز الشرطة.

ورحبت منسقة مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس"، أمل الفقيه، بالحضور والمشاركين في جلسة الاستماع التي حملت عنوان "إدارة المظالم وحقوق الإنسان في الشرطة الفلسطينية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان"، ونظمها مركز "شمس" بمشاركة ممثلين عن الصحافة المكتوبة والمسموعة والمرئية، إلى جانب ممثلين عن الفعاليات السياسية والوطنية ومؤسسات المجتمع المدني في المحافظة.

وأوضحت الفقيه أن تنظيم الجلسة يأتي انطلاقاً من الإيمان بأن حماية الحقوق والحريات مسؤولية جماعية تتطلب التشاركية والشفافية، مؤكدة أن الأجهزة الأمنية، وفي مقدمتها الشرطة، لا يمكنها النهوض بدورها على الوجه الأمثل إلا من خلال التفاعل المباشر مع المواطنين، وتطوير أدوات الرقابة الذاتية، والانفتاح على النقد البناء القادم من المجتمع.

وأضافت أن الجلسة تمثل مساحة حوار مباشرة بين ممثلي جهاز الشرطة، ممثلة بإدارة المظالم وحقوق الإنسان، ومكونات المجتمع المدني، بما يتيح نقاشاً شفافاً حول أداء المؤسسة الشرطية في مجال حماية الحقوق والحريات، ويسلط الضوء على التحديات التي تواجهها في سبيل تعزيز التزامها بالمعايير الوطنية ومبادئ حقوق الإنسان.

وأشارت إلى أن مثل هذه اللقاءات تشكل خطوة مهمة نحو تطوير آليات المساءلة المجتمعية، وتعزيز الشراكة بين المؤسسات الأمنية ومؤسسات المجتمع المدني، بما يسهم في توطيد الثقة بين المواطن والشرطة.

من جانبه، نقل مدير إدارة المظالم وحقوق الإنسان في الشرطة، العميد الدكتور أيمن حمدان، تحيات مدير عام الشرطة علام السقا، مشيداً بتنظيم اللقاء وأهميته، ومؤكداً أن الهدف منه تعريف الجمهور بآليات وطبيعة عمل إدارة المظالم والمهام المنوطة بها.

وأوضح حمدان أن إدارة المظالم تأسست عام 2009، وتستند في عملها إلى أحكام القانون رقم (23) لسنة 2017 بشأن الشرطة، ونظام الشكاوى رقم (8) لسنة 2016 الصادر عن مجلس الوزراء، إلى جانب اللوائح والتشريعات والتعليمات الداخلية المعمول بها في جهاز الشرطة.

وبيّن أن الإدارة تختص بتلقي شكاوى المواطنين وفحصها والتحقق منها، ورفع التوصيات بشأنها إلى مدير عام الشرطة لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة وفقاً للقانون، مشيراً إلى أن الشكاوى التي تتلقاها الإدارة تشمل سوء المعاملة، والتعذيب، والتوقيف غير القانوني، والتقصير في أداء الواجب.

وتطرق حمدان إلى النوع الثاني من الشكاوى، والمتعلق بتظلمات منتسبي الشرطة، موضحاً أن المقصود بها الإجراءات والعقوبات الإدارية التي يتم اتخاذها بحق عناصر الشرطة، بدءاً من رتبة شرطي وصولاً إلى رتبة عميد.

كما أشار إلى اختصاصات أخرى تضطلع بها إدارة المظالم، تتمثل في تعزيز الشراكة المجتمعية والتدريب والإعلام، من خلال التعاون مع المؤسسات الحقوقية ومؤسسات المجتمع المدني، بهدف نشر الوعي وتعزيز مفاهيم حقوق الإنسان والمساءلة.

وأوضح أن جهاز الشرطة يضم أربع وحدات متخصصة في مجال المساءلة، هي: المفتش العام، وإدارة الأمن الداخلي، وإدارة المجالس التأديبية ولجان التحقيق، وإدارة المظالم، مبيناً أن لكل وحدة اختصاصات ومهام محددة ضمن منظومة العمل الرقابي والمساءلة داخل المؤسسة الشرطية.

وشدد حمدان على أن توصيات إدارة المظالم ترفع مباشرة إلى مدير عام الشرطة الفلسطينية، مؤكداً أنها لا تخضع لأي ضغوط داخلية أو خارجية، بما يضمن التعامل مع الشكاوى والتظلمات وفق الأطر القانونية المعتمدة.

وتخلل اللقاء نقاش موسع وجلسة مساءلة شارك فيها عدد من المحامين وأفراد الجمهور، حيث جرى طرح مجموعة من الأسئلة والاستفسارات حول عمل إدارة المظالم وآليات استقبال الشكاوى ومتابعتها، ومدى فاعلية إجراءات المساءلة في حماية حقوق المواطنين.

وفي ختام اللقاء، برزت أهمية استمرار مثل هذه المساحات الحوارية التي تضع المواطن والمؤسسة الشرطية على طاولة واحدة، فحماية الحقوق لا تتحقق بالنصوص وحدها، وإنما بإرادة حقيقية للاستماع والمراجعة والمساءلة، وبناء مؤسسات يشعر المواطن بأنها موجودة لخدمته وحماية كرامته.

الاحتلال يصدر أوامر اعتقال إداري بحق 52 معتقلا

رام الله- الحياة الجديدة- أفادت هيئة شؤون الأسرى والمحررين، الخميس، بأن سلطات الاحتلال الإسرائيلي أصدرت أوامر اعتقال إداري بحق 52 معتقلا، بينها أوامر جديدة وأخرى لتجديد الاعتقال.

والمعتقلون هم: محمود أحمد مصطفى فرارجة -مخيم الدهيشة- شهران ونصف الشهر، يزن بلال عبد الرحمي رضوان - عزون- 6 أشهر، عبد الرحمن عبد المهدي محمد عز الدين برقان -الخليل- 4 أشهر، عبد المجيد محمد عقاب خضيرات -طوباس- 4 أشهر، عبد العزيز محمد حلمي حمامرة -جبع- 6 أشهر، آدم علاء عثمان هندي -تل- 6 أشهر، محمد سمير عيسى حميدات - عقبة جبر/أريحا- 4 أشهر، صهيب حسام عبد حنني -بيت فوريك- 6 أشهر، محمود محمد حسني امطير -مخيم قلنديا- 4 أشهر، عميد محمد أحمد فشافشة -جبع- 4 أشهر، يوسف ياسين عبد الله السعدي -جنين- 5 أشهر ونصف الشهر، وسام علي محمد أبو رزق - بيت جالا- 4 أشهر، محمد فرحان علي السعدي - جنين- 5 أشهر ونصف الشهر، مجد محمد يعقوب بهتي -طولكرم- 3 أشهر و20 يوما، شادي محمد عبد الرزاق شحادة -بيت جالا- شهر و20 يوما، محمد ربحي وليد عرندي -نابلس- 6 أشهر، ناجي فؤاد عزات جوابرة -كفر راعي- 6 أشهر، راتب نمر راتب نمر -مخيم قلنديا- 6 أشهر، إبراهيم حسين نايف براهمة -طلوزة- 6 أشهر، عبد الكريم جميل مصطفى ملحم -كفر راعي- 6 أشهر، محمد فتحي يوسف طرايرة -بني نعيم- 6 أشهر، أسامة موسى حسن زعاقيق -بيت أمر- 4 أشهر، محمد حسان وجيه الشخشير -نابلس- 6 أشهر، بهاء الدين عايد إبراهيم رمضان - عسكر- 6 أشهر، أمير إبراهيم عارف صمادي -قباطية- 4 أشهر، إسلام رائد راضي دقة -دير الغصون- 6 أشهر، محمد عمر محمود علاونة - جبع- 6 أشهر، أيهم وليد عبد بني عودة -طمون- 4 أشهر، محمد عبد الخالق محمد غانم -دير الغصون- 6 أشهر، عبد العزيز سلام محمد جميل خلايلة -دير الغصون- 6 أشهر، صهيب جميل علي عبد الكريم -بدرس- 4 أشهر، إبراهيم عقاب كنج الجمل -عصيرة الشمالية- 6 أشهر، شاهر جميل مصطفى الحيح -صوريف- 6 أشهر، وعد عرفات مصطفى هدمي -صوريف- 6 أشهر، نصر جمال عبد الرحيم مبروكة -نابلس- 4 أشهر، همام عفيف محمد رشيد عتيلي -عتيل- 6 أشهر، أدهم ناصر موسى عواد -بيت لحم- 4 أشهر، مصطفى كامل خليل شاور - الخليل- 4 أشهر، منير محمد محمود التعامرة - بيت لحم- 6 أشهر، حبيب صلاح عيسى قاسم - بيت لحم- 6 أشهر، رمزي مصطفى محمد نعالوة -طولكرم- 6 أشهر، قصي معاذ عبد الرحمن أكرم -سيلة الحارثية- 6 أشهر، عيسى محمود طاهر خباص -سيلة الحارثية- 4 أشهر، اياد إبراهيم كامل حوشية -عقابا- 6 أشهر، أسامة معين محمود حسين - عزون- 6 أشهر، محمد عز الدين محمد محمود -بيت لحم- 6 أشهر، يزن أحمد فخري سلمي -قلقيلية- 6 أشهر، يوسف محمد أحمد اشتيوي -طولكرم- 4 أشهر، أحمد وائل محمد عمار -قفين- 6 أشهر، وليد عاهد محمود جرادات -اليامون- 6 أشهر، مجد محمد سامي عرار -قراوة بني زيد- 3 أشهر و22 يوما، وسامر عبد الرحيم جمعة حمدان -سلواد- 4 أشهر.